كانت الدال مضمومة في وازيد . وكذلك واعبد الملكاه وواغلام زيداه لمّا حذفت لها التنوين (من زيد) صادفت الدال مكسورة ففتحتها .

غير أننا نقول : إن أخلق الأحوال بها أن تكون ألِفا من موضعين .

أحدهما أن الإنكار مضاه للندبة . وذلك أنه موضع أريد فيه معنى الإنكار والتعجّب فمُطِل الصوتُ به وجعل ذلك أمارة لتناكره كما جاءت مدّة الندبة إظهارا للتفجّع وإيذانا بتناكر الخَطْب الفاجع والحَدَث الواقع . فكما أن مَدّة الندبة ألف فكذلك ينبغي أن تكون مدّة الإنكار ألفا .

والآخر أن الغرض في الموضعين جميعا إنما هو مَطْل الصوت ومدّه وتراخيه والإبعاد فيه لمعنى الحادث هناك . وإذا كان الأمر كذلك فالألف أحقّ به دون أختيها لأنها أمَدّهنّ صوتا وأنداهنّ وأشدّهنّ إبعادا (وأنآهنّ) . فأمّا مجيئها تارة واوا وأخرى ياء فثانٍ لحالها وعن ضرورة دعت (إلى ذلك) لوقوع الضمّة والكسرة قبلها . ولولا ذلك لما كانت إلا ألفا أبدا .

فإن قلت : فهلاّ تبعها ما قبلها في الإنكار كما تبعها في الندبة فقلت في جاءني عمر : أعمراه كما تقول في الندبة : واعمراه .

قيل : فرقُ ما بينهما أن الإنكار جارٍ مجرى الحكاية والمعنى الجامع بينهما أنك مع إنكارك للأمر مستثبت ولذلك قدّمت في أوّل كلامك همزة الاستفهام